

أثر البيئة القانونية على ربحية و سيولة المصارف الاسلامية – دراسة مقارنة لعينة من مصارف
البركة العاملة في بيئات قانونية مختلفة للفترة 2007-2019

**The Impact of Legal Environment on the Profitability and Liquidity of
Islamic Banks**

**A comparative study of a sample of Al Baraka banks operating in
different legal environments for the period 2007-2019**

د. حمزة عمي سعيد* ، جامعة غرداية (الجزائر)، ammisaid@univ-ghardaia.dz

د. علي بن ساحة ، جامعة غرداية (الجزائر)، bensaha.ali@univ-ghardaia.dz

أ.د. احلام بوعبدلي ، جامعة غرداية (الجزائر)، bouabdelli.ahlam@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2022/03/29

تاريخ القبول: 2022/03/14

تاريخ الاستلام: 2021/11/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير البيئة القانونية على سيولة وربحية المصارف الاسلامية العاملة في بيئات قانونية مختلفة، حيث تمثلت عينة الدراسة في ثلاثة فروع لبنك البركة، الاول يعمل في بيئة لا تشمل على أي قوانين تخص المصارف الاسلامية، فقد تم اختيار بنك البركة الجزائري، والثاني بيئة قانونية مختلطة تمثلت في البنك الاسلامي الأردني عضو مجموعة البركة، اما الثالث يعمل في بيئة اسلامية كاملة وتم اختيار بنك البركة باكستان، وذلك للفترة 2007 – 2019.

وتوصلت الدراسة إلى أن اختلاف البيئة القانونية لا تؤثر على عائد الاصول وربحية المساهمين في فروع بنك البركة المدروسة في حين أن نسبة الملاءة تؤثر سلبا على ربحية الاصول. كما توصلنا إلى وجود أثر سلبي لغياب أو وجود بيئة قانونية مختلطة على حصة بنك البركة من إجمالي الودائع.

كلمات مفتاحية: مصارف اسلامية ؛ بيئة قانونية ؛ ربحية؛ سيولة ؛ جزائر؛ باكستان؛ أردن.

تصنيفات JEL : G21

* المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to examine the impact of legal environment on the liquidity and profitability of Islamic banks operating in different legal environments. The study was represented in three branches of Al Baraka, first operating in a traditional environment such as Al Baraka Bank Algeria, the second in a mixed legal environment such the Jordan Islamic Bank, and the third Al Baraka Bank Pakistan who is active in a complete Islamic environment, for the period 2007-2019.

The study concluded that the difference in the legal environment does not affect the return on assets and the profitability of shareholders, while the solvency ratio negatively affects the profitability of assets. We also found a negative impact of the absence or presence of a mixed legal environment on bank share of total deposits.

Keywords: Islamic banks; legal environment; profitability; liquidity; Algeria; Pakistan; Jordan.

Jel Classification Codes: G21

1. مقدمة:

حققت المصارف الاسلامية منذ نشأتها تطوراً ونمواً في معاملاتها وتنوعاً في عملياتها، حيث ظهرت هذه المصارف نظراً لحاجة المجتمعات الاسلامية إلى مصارف تتعامل وفق أحكام الشريعة الاسلامية وضمان التمويل اللازم لاستثماراتها مما يساهم في نموها وتطورها. وعلى الرغم من تواضع حجم الأصول لدى المصارف الإسلامية والتي لا تشكل سوى 1% من إجمالي أصول المصارف العالمية، إلا أن هذا القطاع قد شهد نمواً ملحوظاً خلال العقد الماضي، حيث بلغت قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الاسلامي 2.43 ترليون دولار سنة 2017 منها 1.72 ترليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الاسلامية، ويتوقع ان ترتفع بـ: 56% تبلغ 3.8 تريليونات دولار بحلول عام 2023، منها 2.44 تريليون دولار أصول للمصارف الإسلامية. (رويتز، 2019) بعد ان كانت لا تتجاوز 900 مليار دولار سنة 2011 (صندوق النقد العربي، 2011، صفحة 1).

غير ان التطور التدريجي لهذه البنوك والتي وجدت نفسها تعمل في بيئات مختلفة، فمنها من تعمل في بيئة اسلامية شرعية تنظمها قوانين خاصة بالمعاملات المصرفية الاسلامية، ومنها من تعمل في

بيئة وضعية لا توجد فيها أي قوانين تخص هذا النوع من المصارف فتجدها خاضعة للقوانين البنوك التقليدية، وأخرى تعمل في بيئة مختلطة تشمل قوانين تخصها وقوانين تخص المصارف التقليدية؛ قد يخلق اختلافا في أعمال هذه البنوك وأدائها، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال بحثنا، وذلك بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية التي تعتبر من أهم مؤشرات تقييم الأداء، للحكم على تأثير هذا الاختلاف في البيئة القانونية للممارسة النشاط على أداء البنوك الإسلامية، وعليه نقوم بطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير البيئة القانونية على سيولة وربحية فروع بنك البركة العاملة في بيئات مختلفة، دراسة

حالة بنك البركة فرع الجزائر، الأردن وباكستان للفترة 2007-2019؟

الاسئلة الفرعية:

- هل هناك علاقة بين وجود بيئة قانونية تنظم اعمال البنوك الاسلامية وربحية فروع بنك البركة؟
- هل هناك علاقة بين وجود بيئة قانونية تنظم اعمال البنوك الاسلامية وسيولة فروع بنك البركة؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة القانونية وربحية فروع بنك البركة في الجزائر، الأردن و باكستان؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة القانونية وسيولة فروع بنك البركة في الجزائر، الأردن و باكستان.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعريف بالبيئات القانونية للعمل المصرفي الإسلامي؛
- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في ربحية وسيولة المصارف الإسلامية؛
- ✓ معرفة مدى تأثير البيئات القانونية المختلفة على سيولة و ربحية المصارف الإسلامية

منهج الدراسة: اعتمد الدراسة في جانبها النظري على المنهج الوصفي واسلوب التحليل، بهدف عرض ووصف مختلف أبعاد الموضوع الضرورية، أما الجانب التطبيقي فتم اعتماد فيه منهج دراسة الحالة لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المدروسة بالاستعانة بأسلوب التحليل، لتحليل النتائج المتوخاة والمحصلة من البحث.

أهمية الدراسة: لعل أهم عائق أن يمكن يواجه هذه المصارف هو عملها في بيئة تقليدية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية أنشطتها والتي تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، فنجدها في بعض الدول تخضع لنفس القوانين التي تخضع لها البنوك التقليدية، وهو ما قد يحد من قدرتها على المنافسة والتوسع. ومن هنا تبرز أهمية دراستنا التي تسلط الضوء على أثر هذه البيئة القانونية على سيولة هذه المصارف، وكذا على قدرتها في تحقيق الأرباح.

حدود الدراسة: موضوعيا، تهتم دراستنا بالعلاقة بين البيئة القانونية والربحية والسيولة في البنوك الإسلامية لعينة تتمثل في ثلاثة فروع لبنك البركة الإسلامي تنشط في بيعات قانونية مختلفة، بين البيئة المنظمة بقوانين إسلامية بالكامل وأخرى مختلطة بين قوانين إسلامية الى جانب الوضعية، وبيئة تعامل البنوك الإسلامية بقوانين البنوك التقليدية. **مكانيًا،** تمت دراسة العينة في فروع بنك البركة في: الجزائر، الأردن وباكستان، أما **زمنيًا،** تمت دراستنا خلال الفترة الممتدة بين 2007 و 2019، وهو في حدود ما توفر من المعلومات عن البنوك محل الدراسة مجتمعة، بعد تعذر الحصول على معلومات بنك البركة في الجزائر لسنة 2020 و2021.

الدراسات السابقة: لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة بين متغير البيئة القانونية ومتغيرات الربحية والسيولة معًا، منها ما تناولت البيئة القانونية فقط، ومنها ما تناولت السيولة أو الربحية في المصارف الإسلامية، من أهم هذه الدراسات:

➤ دراسة Hussein Khasharmeh سنة 2018 و المعنونة بـ:

Does Liquidity Influence Profitability In Islamic Banks Of Bahrain: An Empirical Study?
حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة هل تؤثر السيولة على ربحية المصارف الإسلامية في البحرين خلال الفترة 2010-2015؟ واستخدم في ذلك الباحث مؤشرات الربحية: ROD, ROA, ROE، ومؤشرات السيولة: CDTA, CDTD، وكذا نسبة الاستثمار على إجمالي الأصول ونسبة الاستثمار على إجمالي الودائع. وتوصل الباحث إلى وجود علاقة ايجابية بين ربحية المساهمين نسبة النقدية الى إجمالي الودائع ونسبة الاستثمار على إجمالي الأصول والعلاقة سلبية مع نسبة الاستثمار على إجمالي الودائع.

➤ دراسة Abdulla Ibrahim Aziz and al سنة 2017، و المعنونة بـ:

Liquidity Management And Profitability In Islamic Banks Of Kurdistan Region Of Iraq: Cihan Bank For Islamic Investment And Finance As A Case Study

بحثت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين إدارة السيولة والربحية في أحد أهم المصارف الإسلامية في إقليم كردستان بالعراق «Cihan Bank»، حيث درست نسب السيولة للبنك ونظام إدارة السيولة وفعاليتها في استخدام أصوله السائلة في توليد صافي دخل إيجابي. واستخدم الباحثين مجموعة من المؤشرات لقياس الربحية وهي: ROA, ROE, ROD ومؤشرات السيولة: النسبة الحالية، النسبة السريع، و نسبة النقدية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الجيدة للسيولة مرتبطة بتحسين بالربحية فقد توصل الباحثون الى أنه هناك علاقة سلبية بين السيولة والأرباح في Cihan Bank خلال الفترة من 2009 إلى 2015.

➤ دراسة ميمون علي العبيد، سنة 2015 والعنوان بـ: أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية، درس فيها الباحث كيفية تأثير السيولة على قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الأرباح، بدراسة حالة المصارف الإسلامية العاملة في سورية (بنك البركة-سورية، بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي)، باختيار ثلاث مؤشرات للسيولة هي نسبة تغطية السيولة، نسبة السيولة النقدية ونسبة النقد وشبه النقد لإجمالي الودائع، أما الربحية فاختار لها المؤشر ROA، و توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف الإسلامية العاملة في سوريا وربحيته، على الرغم من ارتفاع نسب السيولة لديها عموماً، وانخفاض معدل العائد على الأصول.

➤ دراسة Sujun Chandra and all سنة 2013 والعنوان بـ: Profitability and Liquidity of Conventional Banking and Islamic Banking in Bangladesh: A Comparative Study هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة بين الربحية و السيولة في المصارف الإسلامية و المصارف التقليدية في بنغلاديش للفترة 2008-2012، وقد اختار الباحثين مجموعة من المؤشرات لقياس الربحية و هي: معدل العائد على الأصول ROA، معدل العائد على حقوق الملكية ROE، هامش الربح الصافي NPM، مؤشر الربح الى المصاريف PER، عائد السهم EPS، الربح حسب الفرع والربح حسب الموظف، أما مؤشرات السيولة فاختار الباحثين مؤشر القروض على الودائع LDR مؤشر القروض على الأصول LAR وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل ربحية وسيولة خلال فترة الدراسة مقارنة بالبنوك التقليدية باستثناء عائد السهم، وذلك يعود حسب الباحثين إلى أن المصارف التقليدية لديها خبرة كبيرة

وهيمنة على مجال الأعمال البنكية مقارنة بالمصارف الاسلامية التي بدأت العمل منذ فترة قصيرة فقط غير انها تحسنت لاحقا خلال عامي 2011-2012.

➤ أوشن حنان، سنة 2018، دراسة معنونة ب: دور البيئة القانونية في دعم التنمية المستدامة للمصارف الإسلامية، تناولت الدراسة متطلبات نشاط المصارف الإسلامية من بيئة قانونية خاصة من مختلف التشريعات والقوانين والتعليمات مناسبة لطبيعة نشاط المصارف الإسلامية، ويشترط أن تعتمد هذه القوانين على سياسة نقدية رشيدة تقوم على دعم المشاريع الاستثمارية الكبرى والعمل على تحقيق التوازن المالي، غير ان الدراسة جاءت نظرية ولم تقدم اي نموذج او علاقة صريحة تبين دور البيئة القانونية.

➤ دراسة وليد هويل عوجان 2009، دراسة معنونة ب: الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية : دراسة مقارنة، حيث ركزت الدراسة على الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على المصارف الاسلامية دراسة مقارنة، حيث ذكر الباحث أن هذه الرقابة لم تراعى ظروف عمل هذه المصارف التي تخضع لأحكام الشريعة الاسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا التحدي ينبغي مواجهته بوضع قوانين خاصة لممارسة العمل المصرفي الاسلامي، من أجل دعمه سواء على المستوى المحلي أو الدولي، و من أجل جعل هذه المصارف قادرة المنافسة. كما اوصت بمعاملة مختلفة للبنوك الاسلامية في اوقات خاصة كالأزمات المالية.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ ان اغلبية الباحثين المحليين او الاجانب قاموا بتناول موضوع الربحية والسيولة من عدة جوانب وتوصلوا الى نتائج عديدة وقمة تجمع على ان لا يتوجد علاقة بين السيولة والربحية، لكن بالنسبة للدراسة تأثير البيئة القانونية على الربحية او على السيولة أو كلاهما معا فهي شحيحة لم نصادف الى النظرية منها ولم تقدم نتائج صريحة وميدانية. وهو ما سنحاول تجاوزه في دراستنا بتقدم تأثير هذه البيئة القانونية على الربحية والسيولة كوجه اختلاف تقييم السيولة والربحية بنفس المؤشرات التي طرقت اليها الدراسات السابقة تقريبا كوجه تشابه.

1. الإطار النظري للدراسة:

1.1. التنظيم القانوني للمصارف الإسلامية: تتباين أنماط المصارف الإسلامية وواقعها في بلدان

العالم حالياً، حيث ظهرت عدة أشكال للأجهزة المصرفية حالياً، تختلف من حيث الناحية التشريعية من بلد لآخر وفقاً لقوانين البنك المركزي السارية، ومنه نميز البيئات التشريعية والأنظمة التالية:

1.1.1 نمط المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية إسلامية كاملة:

قامت مجموعة من الدول الإسلامية بإحداث تغير جذري في أنظمتها المصرفية وذلك من خلال إدخال الأسس الإسلامية على المستويين القانوني والمالي وهذا ما اعتمدته باكستان منذ سنة 1979. فتقوم حكومات تلك البلدان بإصدار نظم وقوانين عامة للنظام المصرفي بأكمله ليتماشى مع أحكام المنهج الإسلامي، وتحدد العلاقة بين البنك المركزي - بكل دولة - وبين المصارف الإسلامية بهذه الدولة، بضوابط وقواعد تتلاءم مع أسس ومبادئ النشاط المصرفي الإسلامي، حيث تم تحويل الجهاز المصرفي بالكامل إلى نظام إسلامي (بوعبدلي و عمي سعيد، 2017)

2.1.1 نمط المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية مختلطة:

تجمع بعض الدول بين المصارف التقليدية والإسلامية، إذ بدأ العمل بهذا النظام منذ 1983 في ماليزيا، أين صدر القانون لتنظيم وتأسيس المصارف الإسلامية والإشراف عليها. ثم ظهر في تركيا 1984، في شكل لبيوت تمويل تقبل الودائع في الحسابات الجارية ولا يستحق المودع أي فائدة عليها، كما تقبل الحسابات المشتركة التي يشارك فيها المودع في الربح والخسارة. كما صدرت عد قوانين مماثلة في الكويت، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الهاشمية. وتسري على المصارف الإسلامية بهذه البلدان قوانين وإعفاءات - كاملة أو جزئية - من قوانين النظام التقليدي القائم. ومنه أصبحت هذه الدول تدرج ضمن قوانينها المتعلقة بالمصارف باباً أو فصلاً تحت عنوان المصارف الإسلامية والتي أصبحت بموجبه كافة المصارف تنشط تحته (شعاشعية، 2007)

3.1.1 نمط المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة مصرفية تقليدية:

وتسري على هذه المصارف الإسلامية بهذه البلدان قواعد النظم المصرفية التقليدية وليست مستثناة من القوانين التي تحكم نشاط المصارف التقليدية الأخرى، ويشرف عليها البنك المركزي بأسلوبه التقليدي. وتتواجد معظم هذه المصارف الإسلامية في العديد من البلدان الإسلامية منها دولة الجزائر، بالإضافة للبنوك الإسلامية التي تعمل في بيئة اجنبية او غير إسلامية (حديدي و هواري، 2011، صفحة 6)

2.1 البيئة القانونية للمصارف الإسلامية و الرقابة عليها :

يخضع العمل المصرفي في جميع دول العالم إلى قوانين وتشريعات تنظم سيره، وترخص له بممارسة نشاطه داخل الاقتصاد، وتعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام المصرفي للعديد من الدول، فمنها من خصها بقوانين تحكم نشاطها، و تتماشى مع خصوصيتها، و منها ما لم يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

1.2.1 مبررات إصدار قوانين لتنظيم عمل المصارف الإسلامية:

بالرغم من حداثة المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، إلا أنها احتلت مكانة هامة ضمن الأنظمة المصرفية للدول التي اعترفت بها، وكان العائق الأساسي لممارسة نشاطها هو البيئة القانونية، لذلك كان من الضروري إصدار قوانين خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- إغراض جمهور المتعاملين عن التعامل مع المصارف التقليدية الربوية، و تفضيلهم للمصارف الإسلامية؛
- تملل كثير من العلماء و المسلمين من بعض الصيغ المشابهة للصيغ الربوية مما تمارسه بعض المصارف الإسلامية بسبب خضوعها للقوانين السارية، و هو ما دفعهم للعمل على تخليصها من الشبهات، وذلك بصياغة قوانين تتماشى مع الخصوصية الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي؛

- الرغبة في فتح المجال للكثير من المسلمين الذين يرغبون في استثمار أموالهم، إلا أنهم من مترددون؛
- تزايد عدد المصارف الإسلامية، و كذا البحوث و الدراسات في هذا المجال، و التي توقن بضرورة العمل بدين الله في مختلف شؤون الأمة (جعفر، 2009، صفحة 14). فلقد نشأ العمل المصرفي الإسلامي في ظل اقتصاديات يحكمها النظام الرأسمالي، الذي تمارس فيه المصارف المركزية دور المراقب على المصارف. وبهذا كان لابد للمصارف الإسلامية من الالتزام بالقوانين المعمول بها، فيما يتعلق برقابة البنك المركزي، دون التفات هذا الأخير لخصوصية أعمال المصارف الإسلامية (هويمن عوجال، 2009، صفحة 9)

2.2.1. المصارف المركزية و الرقابة على المصارف الإسلامية:

تعتبر البيئة القانونية المصرفية التقليدية اهم عائق يمكن ان يواجه نشاط البنوك الاسلامية خاصة تلك التي تعرف نظاما تقليديا يسمح لها بممارسة نشاطها، إلا أنه لا يخصها بأنظمة وقوانين تتماشى وفق الشريعة الإسلامية ووفق خصوصية نشاطها. وتلتزم المصارف المركزية بسن وتحديد هذه القوانين، باعتبارها المسؤول الأول عن السياسة النقدية والإشرافية في البلد، وهذا بما يضمن الاستقرار النقدي والمصرفي، وحماية المودعين الصغار، في جو من المنافسة العادلة. وعلى العموم فإن إجراءات المصرف الإسلامي تخضع لثلاث أشكال من الرقابة هي:

- **الرقابة الشرعية:** و يختص بها فقهاء متمرسون في أحكام المعاملات المالية، و يستند تبرير وجود مثل هذه الرقابة انطلاقا من التزام المصرف الإسلامي بعدم التعامل بالربا أخذا و عطاء؛
- **الرقابة الفردية أو الداخلية:** و يقوم بها مجموعة المساهمين، لأنهم أصلا أصحاب رأس المال؛
- **الرقابة القانونية :** وتتولى الدولة مسؤولية القيام بها، من خلال البنك المركزي، وتبرر هذه الرقابة على أساس أن المصرف الإسلامي يمارس نشاطاته المصرفية في إطار دولة يحكمها قانون ودستور وتشريعات خاصة بها (بوعبدلي و عمي سعيد، 2017، صفحة 7)

3.1. السيولة و الربحية في المصارف الاسلامية:

تعتبر السيولة و الربحية في المصارف الاسلامية، باعتبارهما أهم مؤشرات تقييم الأداء، و ذلك من خلال عرض مفاهيم عامة حولهما و كذا أهم مؤشراتهما و محدداتهما في هذا النوع من المصارف.

1.3.1 السيولة و مؤشراتها في المصارف الاسلامية:

1.1.3.1 مفهوم السيولة و أهميتها:

عرفها عبد المطلب عبد الحميد : "السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، و بما أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية و الأصول سهلة التحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، و بين الالتزامات

المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته". (عبد المطلب، 2002، صفحة 230) و أهم استحقاقات المصارف عموما و المصارف الاسلامية خصوصا هي ودائع العملاء خاصة الجارية منها، و محاولة تلبية الطلب على سحبها في وقت استحقاقها و كذا تلبية طلبات الائتمان، و ذلك بما يتماشى مع أحكام الشريعة الاسلامية.

2.1.3.1 محددات السيولة في المصارف الاسلامية:

تعتمد نسبة السيولة المتوفرة لدى المصرف الاسلامي على عدة عوامل أبرزها: (عبادة، 2008، الصفحات 129-130)

- ✓ طبيعة الموارد في المصرف و استخدامات الأموال لديه و مدد و تواريخ استحقاقاتها؛
- ✓ مدى تقلب الودائع؛
- ✓ الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية و أثر ذلك على عائد المحفظة؛
- ✓ نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة و مدى استعداد ادارة المصرف لتحمل المخاطر؛
- ✓ الحالة الاقتصادية السائدة.
- ✓ إضافة إلى الوعي المصرفي والذي تربطه علاقة عكسية بالسيولة وكذا تعليمات البنك المركزي.

3.1.3.1 مؤشرات السيولة في المصارف الاسلامية: من بين هذه المؤشرات نذكر

أولاً- السيولة النقدية : تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء، و تحسب بالعلاقة التالية:

النقد في الصندوق / إجمالي ودائع العملاء. (Chandra paul & all, 2013, p. 116)

ثانيا- نسبة السيولة الحالية: حيث تبين لنا سيولة البنك في المدى القصير، و هناك من يسميها نسبة تغطية السيولة و تقاس بالعلاقة:

الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة

ثالثا- نسبة السيولة السريعة: حيث يتمثل المخزون للمصرف الاسلامي في عقود المراجعة، باعتبارها من الأصول المتداولة الأقل سيولة. (abdulla ibrahim & all, 2017, p. 78)

و تحسب بالعلاقة التالية:

(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة

رابعاً- نسبة السيولة القانونية: و تبين هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية و شبه نقدية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية: (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع

خامساً-نسبة التركيز بالنسبة للودائع : تعبر هذه النسبة عن نسبة تركيز النشاط المصرفي في بلد ما في فئة قليلة من البنوك عادة 3 أو 5 أكبر بنوك تحتكر 90% من النشاط المصرفي ، ويتم احتساب هذه النسبة لمعرفة تنافسية السوق المصرفي ومعرفة نسبة تركز الودائع ، و تقاس هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$DTD = \frac{\text{مجموع ودايع البنك}}{\text{مجموع ودايع العينة}}$$

سادساً- نسبة السيولة التجارية: و تتكون من الأصول التي يمكن للبنك الاسلامي التصرف فيها و تحويلها إلى نقدية بأقل الخسائر، و تشمل على الأسهم و المستحقات المضمونة لدى العملاء خلال ثلاثة أشهر، و الشهادات القابلة للتداول التي يصدرها البنك الاسلامي و الأوراق الحكومية و غيرها، و تحسب كما يلي: إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي المطلوبات (ميموني، 2015، الصفحات 125-130)

2.3.1. ربحية المصارف الإسلامية و مؤشراتها:

كغيرها من المنظمات، فإن أهم هدف للمصرف الاسلامي هو تعظيم ثروة الملاك حتى يكون ذو ربحية، و يمكن القول أن المصرف يحقق ربحية إذا قام بخلق ثروة أكبر مما ينفق. و استمرار المصرف و بقائه يعتمد على قدرته على ذلك. (abdulla ibrahim & all, 2017, p. 79)

1.2.3.1. محددات الربحية في المصارف الإسلامية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف الإسلامية من بينها:

- ✓ قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد و المخاطر و تخفيض التكاليف و زيادة الإيرادات؛
- ✓ استقرار الظروف الاقتصادية الكلية وملاءمة السياسات النقدية والمالية لطبيعة عمل المصارف الإسلامية؛
- ✓ حجم و نوع الموارد المالية للمصارف الإسلامية؛

✓ مخاطر سعر الفائدة، قد يبدو أن المصارف الاسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بها، ولكن في الحقيقة قد تؤثر هذه التغيرات في ايراداتها بصورة غير مباشرة، وذلك لأنها عموما تستخدم مؤشرا للعائد (في ظل غياب مؤشر مرجعي اسلامي) لأجل تحديد أسعار أو تكلفة منتجاتها المختلفة، خاصة في عقد المراجعة، حيث يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى مؤشر العائد(الذي هو سعر الفائدة). (ميموني، 2015، صفحة 131)

2.2.3.1. مؤشرات الربحية في المصارف الاسلامية: من أهم هاته المؤشرات المستخدمة نجد:

أولاً- العائد على الأصول (ROA): ويقاس لنا هذا المؤشر كم يحقق البنك من ربح بعد الضريبة عن كل وحدة نقدية مستثمرة في أصول المؤسسة، كما أنه يحدد ربحية الأصول في المؤسسة بعد استبعاد النفقات و الضرائب (Chandra paul & all, 2013, p. 115)، و يقاس بالعلاقة التالية:

الربح الصافي بعد الضريبة/ إجمالي الأصول

ثانياً- العائد على حقوق الملكية (ROE): يوضح مقدار الثروة الصافية (او صافي الارباح) التي يحققها استثمار كل وحدة نقدية من قبل المساهمين، و تحسب هذه النسبة بالعلاقة:

الربح الصافي بعد الضريبة/ إجمالي حقوق الملكية

ثالثاً- العائد على الودائع (ROD): يوضح هذا المؤشر مقدار الثروة الصافية التي يحققها المصرف من وحدة من الودائع (abdulla ibrahim & all, 2017, pp. 79-80). وعموما يستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها. ويحسب بالعلاقة:

الربح الصافي/ إجمالي الودائع

رابعاً- نسبة هامش الربح: و تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول في المصرف، وارتفاعها يعني زيادة قدرة الأصول على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف، و العكس. (صبحي بشناق، 2011، الصفحات 35-36) وتحسب بالعلاقة: هامش الربح / إجمالي الأصول

2. الدراسة التطبيقية : سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة أثر البيئات القانونية المختلفة التي تنشط فيها

البنوك الاسلامية على ربحية وسيولة المصارف محل الدراسة.

1.2 عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية عموماً، أما عينة الدراسة فتمثلت في فروع بنك البركة العاملة في الجزائر، الأردن (البنك الإسلامي الأردني) وفي باكستان وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2007 و سنة 2019. ولدراسة مدى تأثير البيئة القانونية على سيولة وربحية المصارف الإسلامية استعملنا نموذج البيانات المدججة متعددة panel data

2.2 تأثير البيئة القانونية على ربحية المصارف محل الدراسة:

أ. متغيرات الدراسة: تتضمن هذه الدراسة ثلاث مجموعات من المتغيرات كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة لنموذج اثر البيئة القانونية على الربحية

المتغيرات التابعة	مؤشرات الربحية	المتغيرات المستقلة
	ROA (العائد على الأصول) = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	
	ROE (العائد على حقوق الملكية) = صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية	
	CAR كفاية رأس المال	
	GDP	
	نسبة تركيز الودائع DTD	
	نسبة تركيز القروض CTC	
	1 = legal في حالة عدم وجود بيئة قانونية اسلامية	
	2 = legal في حالة وجود بيئة قانونية مختلطة	
	3 = legal في حالة وجود بيئة قانونية اسلامية كاملة	
	متغيرات البيئة القانونية (متغيرات صورية) (Dummy variable)	

الجدول رقم 2: متغيرات الدراسة لنموذج اثر البيئة القانونية على السيولة

المتغيرات التابعة	مؤشرات السيولة	المتغيرات المستقلة
	نسبة السيولة التجارية CTA = النقدية/ إجمالي الودائع	
	نسبة تركيز الودائع DTD = ودائع البنك/ودائع الجهاز المصرفي	
	CAR كفاية رأس المال	
	ROA العائد على الأصول	
	ROE العائد على حقوق الملكية	
	1 = legal في حالة عدم وجود بيئة قانونية اسلامية	
	2 = legal في حالة وجود بيئة قانونية مختلطة	
	3 = legal في حالة وجود بيئة قانونية اسلامية كاملة	
	متغيرات البيئة القانونية (متغيرات صورية) (Dummy variable)	

ب. أثر البيئة القانونية على معدل العائد على حقوق الملكية ROE: حيث أن المتغير التابع هو

ROE، أما المتغيرات المستقلة فهي مؤشر تركيز السيولة DTD ومؤشر تركيز القروض، الناتج المحلي

الإجمالي GDP والمتغيرات الصورية الثلاثة المعبرة عن البيئة القانونية معبر عنها بالمتغيرات legal₁ و legal₂ و legal₃

الجدول رقم 3: نتائج البيانات المدمجة متعددة panel data أثر البيئة القانونية وتركيز الودائع والقروض على معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

. xtreg ROE CAR GDP DTD CTC LEGAL1 LEGAL2 LEGAL3, re
note: LEGAL3 omitted because of collinearity

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	37
Group variable: cd	Number of groups	=	3
R-sq: within	=	0.1115	Obs per group: min
between	=	1.0000	avg
overall	=	0.8054	max
			13
	Wald chi2(6)	=	124.13
corr(u_i, X)	=	0 (assumed)	Prob > chi2
			0.0000

ROE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAR	-.0306917	.1809192	-0.17	0.865	-.3852869	.3239034
GDP	-.0958119	.0582626	-1.64	0.100	-.2100046	.0183807
DTD	-.1924904	.4707435	-0.41	0.683	-1.115131	.73015
CTC	-.8641231	.9924884	0.87	0.384	-1.081118	2.809365
LEGAL1	34.89604	12.70596	2.75	0.006	9.992815	59.79926
LEGAL2	5.146934	6.713446	0.77	0.443	-8.011179	18.30505
LEGAL3	0	(omitted)				
_cons	.3359741	8.229898	0.04	0.967	-15.79433	16.46628
sigma_u	0					
sigma_e	5.4808286					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

من خلال الجداول برنامج stata12 المحصلة (انظر الملحق 01) نجد أن النموذج معنوي حيث

أن $R\text{-squared} = 0.84$ و $\text{Prob} > F = 0.00$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، كما أن النموذج معبر

كما أظهرت النتائج للدلالة الاحصائية $|P| > |t|$ أن عدم وجود بيئة قانونية اسلامية يؤثر ايجابيا

على العائد حقوق الملكية ROE، وهذه حالة الجزائر، التي لا تتوفر فيها على بيئة قانونية للمصارف

الاسلامية غير انه لا يمكننا تعميم هذه النتائج نظرا لصغر حجم العينة، وسنكتفي بتحليل المصارف

الموجودة في عينة الدراسة-، فقد يعود التأثير الى الربح الايجابي الذي تحققه هذه البنوك في ظل بيئة اعمال

واققتصاد منتعش فلم تتأثر بالجانب القانوني لاتساع السوق ووفرة السيولة بالضافة الى تزايد الطلب على

الاثتمان الذي عرفه السوق المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة تزامنا مع تزايد عائدات البترول في الفترة

2007 الى غاية 2014

كما قد يرجع ذلك إلى أن القوانين عموما سواء في البيئة الاسلامية أو غيرها والتي تركز على

المخاطر أكثر من تركيزها على ربحية المساهمين، أما باقي المتغيرات المستقلة الاخرى أو القانونية الصورية

فكانت مستوى معنويتها أكبر من 0.05 أي عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ROE

وباقى المتغيرات، و ذلك يشير إلى أن عدم وجود قوانين خاصة بالمصارف الاسلامية يؤثر ايجابيا على نسبة العائد على حقوق الملكية. وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$ROE = 0.335 - 0.3 CAR + 0.86 CTC - 0.19 DTD - 0.095 GDP + 31.89 legal_1 + 5.14 legal_2 + 0.04 legal_3 - 0.865 legal_1^2 - 0.384 legal_2^2 - 0.683 legal_3^2 + 0.006^{**} legal_1 legal_2 + 0.44 legal_1 legal_3 + 0.44 legal_2 legal_3$$

وعليه و من خلال هذه النتيجة فإننا نؤكد جزئيا الفرضية الاولى التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة القانونية ربحية مساهمين فرع البركة العاملة في الجزائر، الأردن و باكستان"

أثر البيئة القانونية على معدل العائد على الأصول ROA: يتمثل المتغير التابع في العائد على الأصول ROA أما المتغيرات المستقلة فهي مؤشر تركيز السيولة DTD ومؤشر تركيز القروض CTC، الناتج المحلي الإجمالي GDP والمتغيرات الصورية الثلاثة المعبرة عن البيئة القانونية معبر عنها بالمتغيرات $legal_1$ و $legal_2$ و $legal_3$

الجدول رقم 4: نتائج البيانات المدمجة متعددة panel data أثر البيئة القانونية وتركيز الودائع والقروض على معدل العائد على الأصول ROA:

<pre> xtreg ROA CAR GDP DTD CTC LEGAL1 LEGAL2 LEGAL3, re ote: LEGAL3 omitted because of collinearity andom-effects GLS regression roup variable: cd -sq: within = 0.2252 between = 1.0000 overall = 0.4854 orr(u_i, X) = 0 (assumed) </pre>						
					Number of obs =	37
					Number of groups =	3
					Obs per group: min =	11
					avg =	12.3
					max =	13
					Wald chi2(6) =	28.30
					Prob > chi2 =	0.0001
ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
CAR	-.1692306	.0602821	-2.81	0.005	-.2873813	-.05108
GDP	-.0084054	.019413	0.43	0.665	-.0296434	.0164543
DTD	-.058774	.1568511	-0.37	0.708	-.3661966	.2486486
CTC	.3157757	.3306959	0.95	0.340	-.3323763	.9639277
LEGAL1	.4171713	4.233609	0.10	0.922	-7.880551	8.714893
LEGAL2	.3406321	2.236912	0.15	0.879	-4.043634	4.724899
LEGAL3	0	(omitted)				
_cons	.1812593	2.742192	0.07	0.947	-5.193337	5.555856
sigma_u	0					
sigma_e	1.8262051					
rho	0					(fraction of variance due to u_i)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات stata12

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 أن النموذج معنوي $prob=0.0001$ ، كما أن النموذج معبر بصورة متوسطة حيث أن $R^2 = 0.48.54$ ، غير أن النتائج اظهرت أن متغيرات البيئة القانونية غير معنوية مع استثناء متغير البيئة القانونية الاسلامية كليا، وعليه فإن وجود البيئة القانونية او غيابها او حتى كونها مختلطة، لا يؤثر على عوائد اصول البنك، اما بالنسبة لنسبة الملاءة فظهرت معنوية $p=0.005$ ،

وعلاقتها مع المتغير التابع سلبية مقدرة ب: (-0.1692306) وهو طبيعي كون ارتفاع نسبة الملاءة عن حدودها القانونية يعتبر تجميدا لرأس المال خاصة في البنوك الاسلامية التي تعاني من صغر رأس مال صغير لحداتها وصعوبة حصولها على التمويل بالاستدانة الذي يتنافى مع مبادئها.

وعليه تم صياغة معادلة الانحدار كالتالي:

$$ROA = 0.181 - 0.169 CAR + 0.41 legal_1 + 0.95 legal_2 + 0.31 CTC - 0.05 DTD + 0.008 GDP$$

$$0.07 \quad -2.81^{**} \quad 0.1 \quad 0.15 \quad 0.95 \quad -0.37 \quad 0.43$$

عموماً و من خلال هذه النتائج فإننا ننفي جزئياً الفرضية الاولى التي تنص على "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة القانونية والعائد على اصول مصارف البركة العاملة في الجزائر، الأردن و باكستان"

1. تأثير البيئة القانونية على سيولة المصارف محل الدراسة: حيث أن المتغير التابع هي نسبة السيولة التجارية ونسبة تركيز الودائع والممثلتين بالمؤشرين CTA و DTD، أما المتغيرات المستقلة فهي ربحية المساهمين ROE، ربحية الأصول ROA، كفاية رأس المال CAR والمتغيرات الصورية الثلاثة المعبرة عن البيئة القانونية

أ. أثر البيئة القانونية على مؤشر السيولة التجارية CTA: المتغير التابع هو مؤشر السيولة التجارية CTA، أما المتغيرات المستقلة فهي عائد المساهمين والعائد على الاصول، نسبة كفاية رأس المال CAR والمتغيرات الصورية الثلاثة المعبرة عن البيئة القانونية معبر عنها بالمتغيرات legal₁ و legal₂ و legal₃ من مخرجات برنامج Stata12 نلاحظ أن النموذج غير معنوي ، اما بالنسبة لمتغيرات النموذج فنجد ان كل المتغيرات غير معنوية وعليه فلا توجد علاقة بين مؤشر السيولة ومؤشرات : الملاءة والعائد، والبيئة القانونية

ب. أثر البيئة القانونية على مؤشر السيولة النقدية DTD: المتغير التابع هو DTD أما المتغيرات المستقلة فهي ROA، ROE، CAR والمتغيرات الصورية الثلاثة المعبرة عن البيئة القانونية معبر عنها بالمتغيرات legal₁ و legal₂ و legal₃

الجدول رقم 6: نتائج البيانات المدمجة متعددة panel data أثر البيئة القانونية والملاءة وربحية

الاصول والمساهمين على نسبة تركيز الودائع DTD:

```

. xtreg DTD CAR ROA ROE LEGAL1 LEGAL2 LEGAL3, re
note: LEGAL3 omitted because of collinearity

Random-effects GLS regression              Number of obs   =       37
Group variable: cd                        Number of groups  =        3
                                         Obs per group:   min   =       11
                                         avg   =       12.3
                                         max   =       13

R-sq:  within = 0.0108                    Wald chi2(5)     =    266.15
       between = 1.0000                    Prob > chi2      =    0.0000
       overall = 0.8957

corr(u_i, X) = 0 (assumed)

```

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
DTD						
CAR	-.040406	.0825719	-0.49	0.625	-.2022439	.1214319
ROA	.0067326	.2277281	0.03	0.976	-.4396062	.4530714
ROE	-.0092573	.0727671	-0.13	0.899	-.1518781	.1333636
LEGAL1	-14.79682	1.934113	-7.65	0.000	-18.58761	-11.00602
LEGAL2	-2.751992	1.049417	-2.62	0.009	-4.808811	-.6951721
LEGAL3	0	(omitted)				
_cons	17.67991	.734798	24.06	0.000	16.23973	19.12009
sigma_u	0					
sigma_e	2.2669438					
rho	0					
					(fraction of variance due to u_i)	

```

. estimates store Random

```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات stata12

من خلال النموذج فإن المتغيرين $legal_1$ و $legal_2$ الذي يعبر عن غياب البيئة القانونية والبيئة القانونية المختلطة على التوالي معنويين واثراً على السيولة بنك البركة الاسلامي مقاسة بحصته من اجمالي الودائع المصرفية سلبياً، وعليه من خلال الجدول 6 نجد أنه اذا توفرت قوانين تخص المصارف الاسلامية فإن ذلك سيؤثر سلبياً على سيولتها (حصتها من الودائع) حتى ان كانت تشتغل في نظام مصرفي مختلط اي الى جانب بنوك تقليدية. وعليه فإن هذه العلاقة السلبية بين البيئة القانونية والسيولة مترجم في أن أغلب الدراسات التي تناولتها حيث توصلت إلى أن المصارف الاسلامية لديها دائماً فائض في السيولة، تحسباً لطلبات عملائها، وكذلك نظراً لعدم توفر منتجات مالية متنوعة تمكنها من الاستثمار فيها بأمان. ومنه فإن حصة البنوك من الودائع في الاجل القصير لا تتأثر بالبيئة القانونية، فحتى ان كان فيه تنظيم للاطار التشريعي فسيصطحب بإجراءات رقابية مما قد يعقد من عملية على السيولة من جهة ولا يهم المودعين كونه سيوجه للبنوك وليس للمودعين. وعليه، واعتماداً على نتائج الدراسة، فإننا نؤكد الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة القانونية وسيولة مصارف البركة العاملة في الجزائر، الأردن و باكستان" وهذه العلاقة سلبية أي عكسية على نسبة تركيز الودائع.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد مدى تأثير البيئة القانونية على سيولة وربحية المصارف الاسلامية، وذلك بدراسة عينة ممثلة في مصارف البركة العاملة في بيئات قانونية مختلفة و هي بنك البركة الجزائر (عدم وجود بيئة قانونية اسلامية)، البنك الاسلامي الأردني (بيئة قانونية مختلطة)، بنك البركة باكستان (بيئة قانونية اسلامية)، و قد توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

➤ نتائج الدراسة:

✓ لا تؤثر البيئة القانونية الاسلامية على ربحية المصارف الاسلامية محل الدراسة، حيث لاحظنا أن العلاقة ذات دلالة إحصائية وبين غياب البيئة القانونية وبين ROE ولا يمكننا تعميم نتائج هذه الدراسة نظرا لصغر حجم العينة .

✓ أما علاقة البيئة القانونية بالعائد على الاصول ROA في المصارف الاسلامية، فإنه لا توجد علاقة بين توفير بيئة قانون والعائد على الأصول، قد يعود ذلك إلى أن العائد على الاصول يتعلق بنشاط هذا المصرف وكذا وعي الأفراد وتفضيلهم للتمويلات الاسلامية بدلا من الربوية، وهما يرفع من ربحيته دون التأثير بالبيئة القانونية. من جهة اخرى نسبة الملاءة تؤثر سلبيا على ربحية الاصول ما يدعم اتجاه ان ارتفاع الملاءة عن النسبة القانونية يعتبر تجميدا للأموال مما يمثل تكاليف اضافية للبنك على حساب الربحية وهو ما يبرز بقوة كونه لا يمكنه الاعتماد على المديونية كمصدر تمويل منخفض التكلفة.

✓ لا تؤثر البيئة القانونية على السيولة التجارية للمصارف الاسلامية محل الدراسة، حيث رغم كون النموذج معنوي، إلا أن كل المتغيرات لا تؤثر على السيولة التجارية (قصيرة الاجل) بما فيها متغيرات البيئة القانونية، وأغلب الدراسات أكدت على وجود فائض سيولة لدى المصارف الاسلامية تحسبا لطلبات السحب من عملائها، وكذا نظرا لعدم توفر أصول مالية للاستثمار فيها تكون متوافقة مع الشريعة الاسلامية، إضافة إلى صعوبة تسهيل أصولها بما يتماشى ومبادئ الشريعة الاسلامية وبدون خسائر؛

✓ كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين حصة البنك من الودائع وكل من متغير عدم وجود البيئة القانونية أي بنك البركة الجزائر ومتغير البيئة القانونية المختلطة البنك الاسلامي الأردني، وهو ما

يجعلنا نعتقد أن وجود بيئة قانونية اسلامية قد يساعد في الرفع من سيولة البنوك غير ان المتغير استثنى من النموذج بسبب العلاقة الخطية المتعددة.

➤ التوصيات:

- ✓ ضرورة توفر ارادة سياسية لخلق بيئة قانونية اسلامية من خلال إصدار قوانين وتشريعات تأخذ بعين الاعتبار خصوصية و فلسفة عمل المصارف الاسلامية، لأن ذلك سيدعمها أكثر و يزيد من ربحيتها؛
- ✓ العمل على إصدار تشريعات مبنية على فلسفة المصارف الاسلامية ، والابتعاد عن محاكاة التشريعات الخاصة بالبنوك الوضعية مثلاً كفاية رأس المال في البنوك التقليدية ضرورية، بسبب منحها للائتمان، مما يزيد من مخاطرها، في حين المصارف الاسلامية تعمل بأسلوب المشاركة و تتقاسم مخاطرها مع العملاء، فليس من الضروري العمل بمستويات ملاءة مرتفعة. أما بالنسبة للسيولة فيجب مراعاة خصوصية المصارف الاسلامية التي لا تجمع السيولة ؛
- ✓ ضرورة دعم وتطوير الأسواق المالية الاسلامية، وتوفير منتجات مالية اسلامية تساعد على تحسين و تنوع استثمارات المصارف الاسلامية، و امتصاص سيولتها؛
- ✓ ضرورة الاهتمام بالموارد البشري وتكوينه في المجال القانوني وفي مجال المعاملات المالية الاسلامية؛

4. قائمة المراجع:

ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الاسلامية، : (الإصدار 1). عمان ، الاردن: دار النفائس للنشر و التوزي.

abdulla ibrahim, a., & all. (2017, 5 1). Abdulla Ibrahim Aziz and all, Liquidity management and profitability in islamic banks of Kurdistan region of IRAQ, Cihan bank for Islamic investment and finance as a case study. *international journal of research-GRANTHAALAYAH*, 5(5), p. 7.
Chandra paul, S., & all. (2013). profitability and liquidity of conventional banking and islamic banking in Bangladesh : a comparative study. *uropean journal of business and managemenet*, 05, p. 116.

احلام بوعبدلي، و حمزة عمي سعيد. (2017). المصارف الإسلامية في الجزائر و تحديات البيئة القانونية. مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشارقة الدولي الثاني في الاقتصاد الاسلامي (صفحة 4). امارة الشارقة، الامارات العربية المتحدة: مركز الشارقة الاسلامي لدراسات الاقتصاد و التمويل، جامعة الشارقة.

آدم حديدي، و معراج هواري. (2011). نحو تفعيل دور المصارف المركزية لمساندة العمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، (صفحة 04). غرداية-الجزائر: جامعة غرداية-الجزائر-.

رويترز. (19 11، 2019). الجزيرة نت. تاريخ الاسترداد 12 12، 2021، من الجوىرة نت:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/11/19/>

زاهر صبحي بشناق. (1 1، 2011). تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين. تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك العاملة في فلسطين، 34. غزة، غزة، فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.

صندوق النقد العربي. (9 10، 2011). 1. تاريخ الاسترداد 21 11، 2020، من صندوق النقد العربي:

<https://www.amf.org.ae/ar/content/>

عبد الحميد عبد المطلب. (2002). عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها 230. الاسكندرية: الدار الجامعية.

عبد القادر جعفر جعفر. (2009). العمل المصرفي الإسلامي في ظل القوانين السارية. مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول أيام 31 مايو- 3 يونيو 2009، (صفحة 8). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي.

علي عبيد ميموني. (1 1، 2015). أثر السيولة في ربحية المصارف الاسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية السورية. مجلة جامعة البعث، 37(9)، الصفحات 125-130.

لخضر شعاشعية. (05، 2007). الجوانب القانونية لتأسيس المصارف الإسلامية، العدد 2007/05، الجزائر 2007، ص: 168. مجلة الباحث، صفحة 168.

وليد هويمن عوجال. (2009). وليد هويمن عوجال ، الرقابة القانونية على المصارف الإسلامية(رقابة البنك المركزي و الرقابة الشرعية)، . مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول أيام 31 مايو- 3 يونيو 2009 (صفحة 7). دبي: دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي.